

في تصريح لمصدر مؤتمري:

باسندوة يخرق التوافق ويعتدي على صلاحيات رئيس الجمهورية

أطراف في المشترك يبيتون للإجهاز على الشراكة الوطنية وقرار مجلس الامن

للحكومة كل النصائح التي أسداها إليه رئيس الدولة أولاً والأشقاء والأصدقاء ثانياً والطلبات المتكررة بأن يعمل كرئيس لحكومة وفاق لامررض.

وقال المصدر: لقد ظلم أولئك الشباب كثيراً بالأدعاء باسمهم فيما الواقع أن كل المخرجات المدعي بها بدءاً من هذا المجلس الممسوخ الذي غاب عنه الشباب مروراً بحكومة الوفاق التي غاب الشباب عن الوجود فيها تماماً ثم التعيينات بالمئات التي أصدرها رئيس الحكومة ووزراؤه، بالإضافة إلى أن رئيس الحكومة لم يمارس فعلاً واحداً على صلة بالشباب أو بالشعب أو بملايين المقهورين من إجراءاته التعسفية والإقصاء وحالة الفوضى والعبث التي يعيشها الناس وهجران المزارعين لمزارعهم جراء رفع أسعار الديزل وحالة الظلم الدامس التي توزع بالساعات الطويلة أو بالأيام على المشتركين في الكهرباء ويا ليتهم قادر على تأمين حارة من حارات العاصمة صنعاً أو محيط مجلس الوزراء شمالاً التي تعسكر فيها الفرقة والمسلحون ومليشيات حزب الإصلاح أو إنقاذ سكان تلك الأحياء والحارات الذين توافدوا أسابيع متكررة إلى مجلس الوزراء للاعتصام مستنجدين برئيس الحكومة أن يعيد البسمة لأطفالهم ويؤمن حداً أدنى لحياتهم المعيشية وأرزاقهم التي قطعت وحالات التفشي والإجراءات القسرية والإعتقالات التي تزخر معتقلات الفرقة وجامعة الإيمان بالمئات منهم.

وتابع المصدر: ولكم هو مضحك أن يدعى رئيس الحكومة وجود معتقلين وهو رئيس حكومة مسئول أمام الله ووزارة الداخلية التي ينتمي وزيرها للمشارك وأجهزتها تتبعه فلماذا لم يقم وزيرها ورئيس الوزراء بواجباتهم وهو الذي يكرر في كثير من مقابله مقولة الخليفة عمر بأنه لو تعترت ناقة في العراق لسال الله عنها عمر..

وتساءل المصدر: فأين أنت يا دولة رئيس الوزراء وأنت تطالب بالإفراج عن معتقلين الست صاحب الفعل والقرار أم أنك مأمور بالتنفيذ إلا ما تؤمر به ولا تملك حولاً ولا طولاً وتعرض الناس بالبكاء والبيانات بدلاً من الفعل.. ولماذا لم تسمي أولئك المعتقلين وأماكن تواجدهم وتنتشرها للعالم إن كنت فعلاً صادقاً فيما تقول أم أن تلك البيانات فقط للاستهلاك المحلي ولذو الرمد في العيون ولصرف النظر عن فشلك وحكومتك. وتابع المصدر مخاطباً رئيس حكومة الوفاق: تارة أنت رئيس لحكومة الوفاق وتارة رئيساً لما يسمى اللجنة التحضيرية - حتى بعد أن سلب حميد الأحمر منك الصلاحية وفقاً لرسائله وخفض مستحقته ومرة أخرى أنت رئيس المجلس الوطني فبأي صفة يستطيع البرلمان والشعب اليمني أن يحاسب حكومتك، وإلى متى ستظل أداة طيعة لتعطيل الحياة السياسية والآلية والمبادرة وقرار مجلس الأمن والوصول إلى الحوار.. أم تأخذ العبرة من خطاب الرجال والنساء في مدينة عدن أثناء زيارتك وتقطع الشك باليقين بأنك لم تقدم شيئاً للشعب ولم تحقق إنجازاً مما تضمنته الآلية أو مما كان يجب عليك أن تحققه للشعب الذي تنادي باسمه.

واختتم المصدر مخاطبته لرئيس حكومة الوفاق: أما الحديث عن الفعل الثوري فمنذ كنت عضواً عاملاً في جبهة التحرير إلى المجلس الوطني لقوى الثورة إلى سنوات النضال في الأمم المتحدة فكلمة جعبة ولا نرى طيحنا فلماذا تضيئ شمعاً بدلاً من أن تلعن الظلام وتتناقض بين الثورية والوفاق واحترام ما وقعت عليه في الأصل، أم أنك خارج السياق وتنتحلك حيناً وأحياناً وقد بلغت أرذل العمر ولم يعد بمقدورك إنجاز شيء غير البكاء وإصدار البيانات والله المستعان.

الشعب حسم أمر السلطة عبر الانتخابات والرئيس لن يسلمها لـ«المجلس الوطني وباسندوة»

بيان باسندوة يؤكد فشل الحكومة ودموعه لاتعفيه من تحمل المسؤولية

المشارك مستمر في عسكرة الحياة والمنشآت التعليمية والشبابية وتقسيم العاصمة

نرفض الالتفاف على مؤتمر الحوار بإقصاء الشباب والمنظمات المدنية

لم تنفذ الحكومة ما أوجبه عليها الآلية في الشق العسكري والأمني

وزراء المشترك لم يلتزموا بمهامهم واقصوا مئات المؤتمريين من وظائفهم

التدوير الوظيفي وقانون الخدمة المدنية ليعي تماماً أن التدوير مكوم بزمن وليس معناه الإبعاد أو الإتيان بأناس من خارج الوظيفة العامة، مضافاً وبدلاً من جعجة رئيس الحكومة المتكررة في موضوع التدوير الوظيفي كان عليه من باب أولى أن يصدر وحكومته اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون التدوير والتي ترتبط إجراءات التوافق الوطني على القانون وتقديمه إلى السلطة التشريعية (مجلس النواب) الذي منحه الثقة وهو محاسب أمامه دستورياً وقانونياً كونه المسئول عن رقابة الحكومة ومحاسبتها والحكومة أصلاً بتلك النصوص تابعة للسلطة التشريعية وليس العكس كما جاء في بيان دولة رئيس الوزراء الذي سماه بيان المجلس الوطني لقوى الثورة.

وقال المصدر: إن رئيس حكومة الوفاق يعلم أن السلطة التي يتحدث عنها هي الآلات العسكرية التي تضم مختلف الأسلحة عند شركائه وهي التي قتلت ودمرت المواطنين الأبرياء وتمارس أعمال القرصنة والخطف وتهجر المواطنين الأمنيين من مساكنهم.

مضيفاً أما الحديث عن الحصانة التي وردت في البيان ونسبها إلى القوى الشريفة التي سماها فهو -أي رئيس الحكومة محمد باسندوة- فيعلم جيداً من الذين يمارسون إبشع الجرائم والقتل تحت سمعه وبصره ومن الذين مارسوا العنف والفوضى وأغراق الوطن بجوامات الدم وقطع الخدمات الأساسية عن المواطنين ولم يعد ممكناً أن يصدق أحد مزاعم رئيس حكومة الوفاق باسندوة بأنه يذهب إلى عمله ويمارس حياته دون حراسة أو مرافقين بعد أن ثبت عكس ذلك وما الحوادث الإجرامي لمرافقي أبنته التي قتل فيها حارس معهد أكسيد ببعد.

وتابع المصدر: إن باسندوة لم يعد ذلك الحمل الوديع وإنما هو واحد ممن تلوثت أيديهم بالدماء وهو يعمل اليوم على هدم التوافق الوطني حجراً حجراً ولم ينفع معه طيلة فترة رئاسته

وزراء المشترك استبعدوا أصحاب

المؤهلات وعينوا متقاعدین وأمينين

الحكومة فشلت في تحقيق الحد

الأدنى من متطلبات الشعب

الآلية في الشق العسكري والأمني مستبدلة ذلك بخطابات رنانة بحيث نستطيع معها القول إن الحكومة أنجزت أمراً مهماً وهو الديموع التي يذرفها رئيسها من وقت لآخر لغرض الهروب من تحمل المسؤوليات.

وأعرب المصدر عن استغرابه من أن يصدر رئيس حكومة الوفاق بيانات يطلب فيها من نفسه القيام بمهام كما ورد في عدة فقرات في البيان الحديث عن مطالبات للسلطة التنفيذية وكان باسندوة نسي أنه هو رئيس هذه السلطة وأن الحديث أو الزج بمؤسسات أخرى تحت مسمى التوافق عيب على رئيس الحكومة وهو يعلم أن الآلية حددت التوافق بالضبط في قرارات الحكومة ومجلس النواب. وقال: والعجب العجيب أن يتحدث بيان باسندوة عن الإبعاد وكيل التهم بأن كل العاملين في الوظيفة العامة هم عناصر فاسدة وأنه هو ومن يعملون معه من المشترك وحدهم العناصر التي تحمل الكفاءة والنزاهة والشرف وينسى حجم القرارات التي أصدرها وزراؤه في الكهرباء والمالية والداخلية والإعلام والترية والتي استبعدت كل أصحاب المؤهلات العليا وأتت بمتقاعدين وحملة الإعدائية والثأوية ومؤهلاتهم الوحيدة أنهم ينتمون للمشارك وشركائه أو بعض أجزائه.

وأكد المصدر أن رئيس حكومة الوفاق هو من يخرق التوافق مذكراً إياه بالبيانات التي أصدرها شركاؤه في الحزب الاشتراكي والوحدوي الناصري وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية الذين عبروا عن إدانتهم ورفضهم لتلك القرارات التي لا تمت لمعايير الوظيفة العامة بصله ولا إلى مبدأ الكفاءة والنزاهة وأن رئيس الوزراء نفسه يعتدي وبشكل صارخ على صلاحيات رئيس الجمهورية بإصدار تكليفات في وظائف التعيينات فيها تتم بقرارات جمهورية فضلاً عن إصداره تكليفات لأناس لا يعملون في الجهاز الإداري للدولة.

وقال المصدر: كنا نتمنى على رئيس الحكومة أن يقرأ قانون

معسكر الفرقة وجامعة الإيمان

مليئة بالمعتقلين

نستغرب ان يتهم باسندوة كل

العاملين بالوظيفة العامة بالفاسدين

مصدر أمني: مقتل 3 والقبض على

9 في اشتباكات بالعوابل الشيعية

اللجان الشعبية قد انتشرت تحسباً لتسلل مثل هذه العناصر إلى المديرية.

وأضاف الإسد أنهم اشتبهوا بتلك العناصر الغربية عن المنطقة خاصة وأنها تحمل أسلحة ليست عادية وأجهزة اتصالات حديثة.»

وأشار إلى أن اللجان الشعبية طلبت منهم التوقف وتسليم السلاح والمضي في حالهم وهو ما رفضته العناصر الإرهابية وانطلقت مسرعة بالبابص، غير أن مقاتلي اللجان طاردتهم وتم تعويقهم، فأخرج قائدهم - الذي يعتقد أنه من أبناء منطقة المسيمير - سلاحه الشخصي وكبر ثلاث تكبيرات وأطلق رصاصتين على رأسه فسقط قتيلًا، وبأشر اتباعه في إطلاق الرصاص باتجاه الجيش والأمن واللجان الشعبية التي اشتبكت معهم فأدى ذلك إلى مقتل اثنين وإصابة اثنين آخرين والقبض على بقية المجموعة وعددهم تسعة، بينهم شخص ملامحه تميل إلى البشرة الصومالية من الصعوبة التخاطب معه لعدم إجادته اللغة العربية.

وكان العميد على العمري، مدير أمن محافظة الضالع، قال إن قوات من الجيش والأمن والقاعدة، صباح الأحد إلى محافظة الضالع.

وأشاد العميد العمري بأبطال القوات المسلحة والأمن والمواطنين من أبناء العوابل وموقفهم الوطني المسئول ولما يتمتعون به من يقظة وحس عال بتصديهم الباسل والشجاع لتلك العناصر الإرهابية وأفشال محاولة تسللهم إلى الشيعيين، ودعا كل أبناء المحافظة إلى التنبه من أي محاولة تسلل قد تقوم بها عناصر إرهابية أخرى إلى المحافظة.

الضالع - منصور الغدرة

أكد مصدر أمني في محافظة الضالع لـ«الميثاق» مقتل ثلاثة وإصابة اثنين والقبض على ٩ آخرين من فلول العناصر الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة، أحدهم أجنبي الجنسية، في اشتباكات مع قوات الجيش والأمن واللجان الشعبية بمديرية الشيعيين بمحافظة الضالع، أثناء محاولتهم التسلل إلى المحافظة قادمين من محافظتي أبين وشبوة. فيما أصيب في الاشتباكات أحد مقاتلي اللجان الشعبية بإصابة وصفها المصدر بالطفيفة، بالإضافة إلى ضبط وثائق وكشوفات بحوزة تلك العناصر تضم أسماء قيادات عسكرية وأمنية ومسؤولين حكوميين وسفراء أجانب وكذلك ضبط خرائط ومخططات لمنشآت حكومية وبعثات دبلوماسية ومقرات أمنية لاستهدافها في عمليات إرهابية.

وأكد مصدر أمني فضل عدم الكشف عن اسمه: أن العناصر الإرهابية التسعة الذين تم القبض عليهم اعترفوا في التحقيقات الأولية أنهم شاركوا في المواجهات ضد قوات الجيش والأمن واللجان الشعبية في محافظتي أبين وشبوة.. ومعظمهم سبق وأن أصيبوا أكثر من مرة خلال تلك المعارك مع الجيش..

إلى ذلك أوضح المصدر - أحد مقاتلي اللجان الشعبية الذين اشتبكوا مع عناصر القاعدة في منطقة العوابل لـ«الميثاق» أن «١٤ مسلحاً من تنظيم القاعدة كانوا يستقلون «حافلة» كانوا في طريقهم إلى محافظة الضالع، فهربوا من نقطة «الشيخ» العسكرية الواقعة بمنطقة مريس، عبر طريق واصلتهم إلى منطقة العوابل حيث كانت

«الميثاق» تنشر أسماء 27 ارهابياً يسعى باسندوة للإفراج عنهم

«حصلت «الميثاق» على أسماء (٢٧) إرهابياً من تنظيم القاعدة من بينهم (٩) متهمين بجريمة تفجير دار الرئاسة وجه رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة بالإفراج عنهم بناءً على توجيهات من قيادات حزب الإصلاح وعلي محسن بدعوى أنهم شباب من الساحات.. وأوضحت مصادر مطلعة لـ«الميثاق» أن وزير الداخلية عبدالقادر قحطان قد رفع بكشوفات بأسماء أشخاص إلى رئيس الوزراء قبل أنهم محتجزون على ذمة قضايا رأي من ضمنها قائمة لمنظمة «هود» تضم (٩٧) اسماً ادعت أنهم من شباب الساحات.. وأشارت المصادر إلى أن اللجنة الوزارية المكلفة بالنزول للسونج والتحقق من تلك الكشوفات اقترحت الإفراج عن تلك العناصر الإرهابية ورفعته بذلك إلى رئيس الوزراء، حيث تتكون اللجنة من: (وزير الداخلية ووزير العدل ووزير حقوق الإنسان).. وحذرت المصادر من مخطط تسعى تلك اللجنة من خلاله للإفراج على قيادات وعناصر تنظيم القاعدة أخرجهم من السجن.

«الميثاق» تنشر أسماء (٢٧) إرهابياً حصلت على تأكيدات أمنية تورطهم بذلك وأن حزب الإصلاح يسعى إلى الإفراج عنهم بقرارات رئيس الحكومة، وتم نشر اسمائهم ضمن قائمة الاسماء التي أصدرتها منظمة «هود» الأسبوع المنصرم.

علي الشعباني

٢٠ - آيات الله صالح محمد الدحومة - محتجز على ذمة الحادث الإرهابي الذي استهدف جامع دار الرئاسة.
٢١ - زياد أحمد ناجي أحمد مؤنس - محتجز على ذمة الحادث الإرهابي الذي استهدف جامع دار الرئاسة.
٢٢ - محمد أحمد يحيى القرهمي - محتجز على ذمة الحادث الإرهابي الذي استهدف جامع دار الرئاسة.
٢٣ - حسين علي محمد الضياني - محتجز على ذمة الحادث الإرهابي الذي استهدف جامع دار الرئاسة.
٢٤ - عبده صالح حمود الشريف - محتجز على ذمة الحادث الإرهابي الذي استهدف جامع دار الرئاسة.
٢٥ - عبد الله سعيد عبد الله محمد - يوجد لدينا اسم عبد الله سعد عبد الله الطعماني وهو محتجز على ذمة الحادث الإرهابي الذي استهدف جامع دار الرئاسة.
٢٦ - إبراهيم محمد سعد الحمادي - يوجد لدينا اسم إبراهيم حمود محمد الحمادي وهو محتجز على ذمة الحادث الإرهابي الذي استهدف جامع دار الرئاسة.

انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
١٢ - عبدالله يحيى الديلمي - محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
١٣ - فواز عبدالله فاضل - محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
١٤ - عبدالسلام علي محمد الماحل - محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
١٥ - فارس محمد أحمد الشوحطي - أو فارس علي احمد يحيى الشوحطي وهو محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
١٦ - بلال محمد الحياني - أو بلال محمد علي الحياني وهو محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
١٧ - عبدالرحيم عبدالرزاق عيسى - سوري الجنسية محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
١٨ - جمال عبده أحمد الظفيري - محتجز على ذمة الحادث الإرهابي الذي استهدف جامع دار الرئاسة.
١٩ - محمد عبدالله الأسعدي - محتجز على ذمة الحادث الإرهابي الذي استهدف جامع دار الرئاسة.
١٠ - أنس فضل محسن علي عوض - محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
١١ - عمار عبدالله فاضل - محتجز على ذمة

١ - أحمد محمد عباس الفضيل - محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
٢ - محمد مثنى العمري - محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
٣ - عبدالمنعم حميد أبوغانم - محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
٤ - كمال راشد غالب الحوري - محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
٥ - عصام راشد غالب الحوري - محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
٦ - نادر أحمد محمد القباطي - محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
٧ - رياض عمر عبدالله أحمد الصالحي - محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
٨ - معمر محمد شرف الدين - محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
٩ - محمد صالح محسن العمري - محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
١٠ - أنس فضل محسن علي عوض - محتجز على ذمة انتماؤه لتنظيم القاعدة الإرهابي.
١١ - عمار عبدالله فاضل - محتجز على ذمة